واما اذا كان من الظنة بمعنى التهمة لم يقتض
المفعول الثاني نحو ظننته اي اتهمته واما زعمت
اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون
بمعنى القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو
قوله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا وكذلك
علمت وقد يكون بمعنى معرفة الذات فلا يقتضي
المفعول الثاني نحو علمته اي عرفته وكذا رايت
قد يكون رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة
فلا يقتضيان الثاني نحو رايته ووجدت
الضالة قوله ومن خصائصها امتناع الاقتصار
على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار فيها
لانها داخلة على المبتداء والخبر فكما لا يستغني
المبتداء عن الخبر ولا الخبر عن المبتداء وكذلك
لا يستغني احد المفعولين عن صاحبه بخلاف
باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيدا

ولا

ولا تذكره ما اعطيت او اعطيت درهما ولا تذكر
من اعطيت واما المفعولان معا فلك ان سكت
عنهما وجعلهما نسيا منسيا نحو قولهم من سمع يحل
كما في قولهم فلان يعطي ويمنع قوله والغاؤها متوسطة
ومتاخرة اعلم ان هذه الافعال ثلث مراتب الاولى
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا يجوز الغاؤها البتة و
ذلك اذا كانت متقدمة من اعلام العناية والالغاء يدل
على ضعفها فلا يحتمل ان التقديم الا التي يحسن فيها الالغاء
والاعمال وذلك عند التوسط نحو زيد ظننت منطلق
او زيدا ظننت منطلقا او انما قاما او يالان واحدا من
المفعولين تقدم والفعل واقع بينهما فهو متاخر
من وجه ومتقدم من وجه الثالث التي يكون الالغاء
فيها احسن وذلك عند التاخر من المفعولين وذلك
لان الفعل لاحظ له في التقديم بوجه فضعف امر
وحسن الالغاء وانما اختص الالغاء بهذه الافعال ولم

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)